« طالما لم تحسم قضية الضفة الغربية نهائيا بين الاردن او م.ت.ف. ... كما ان الاردن السذي لا زال يرسل الاموال الى الضفة الغربية مهتم بالحفاظ على علاقات وثيقة مع الزعماء هنساك ، ويخشى ان يفلت زمام القيادة من رجاله . فرغم مقررات الرباط ، يأمل الاردن بالعودة السى ان يكون عاملا فعالا في المفاوضات حول مستقبل المناطق . ان الملك حسين — على حد قول احد الزعماء — يحتفظ بالضفة الغربية على « نسار هادئة » ، لانه لن يتنازل عنها ابدا ، ولذلك فهو يواصل اتصالاته مع زعماء القدس الشرقية ونابلس والخليل ، لئلا ينقطع تماما عما يحدث » (يهودا ليطني — هآرتس ، ١٩٧٥/١/٢٦) .

حزب شيوعي فلسطيني

اما التيار الاخر الذي برز في المناطق المحتلة ، وكسب تأييد ومشاركة قطاعات من السكان ، وخاصة الشبساب ، فهي الجبهة الوطنية الفلسطينية ، التي اعلنت عن تأييدها لـ — م.ت.ف. ، والتي يكوّن الحزب الشيوعي في الضفة الغربية احد فروعها الاساسية . وقد اطلق هذا الحزب على نفسه مؤخرا اسم « الحزب الشيوعي الفلسطيني » بعدما كان يعتبر في الماضي جزءا من الحزب الشيوعي الاردني ، وبدأ يعمل لوحده في الضفة الغربية (داني روبينشتاين — دافسار ، ١٩٧٥/١/١٨) . وتفيد بعض المصادر الاسرائيلية ان تغييرات معينة حدثت بعد حرب ١٩٦٧ في الحزب الشيوعي الاردني اثر المناقشات المتواصلة داخله بصدد التعاون مع م.ت.ف. حيث ايدت اكثرية قيادة الحزب تعاونا كهذا ، واقيمت منظمة فدائية دعيت « قوات الانصار » ، ولكنها لم تنضم الى صفوف م.ت.ف. ولم يسمع عنها شيء في الاونة الاخيرة . وفي مقابل ذلك انضم بعض الشيوعيين ، مثل فائق وراد من رام الله (الذي طردته السلطات الاسرائيلية) الى المجلس الوطني الفلسطيني . وعلى هذا الاساس حدث خلاف في قيادة الحزب الشيوعي الاردني ابعد على اثره بعض رؤساء الحزب ، مثل رشدي شاهين من نابلس وفهمي سلفيتي عن اي نشاط ، بسبب عدم موافقتهم على اسلوب التعاون مع م.ت.ف. « ويتضح انه بعد مؤتمر الرباط قرر الحزب الشيوعي بان تعمل خلاياه في الضفة بصورة مستقلة عن الحزب الشيوعي الاردني ، واطلقت على نفسها اسم : الحزب الشيوعي الفلسطيني » (المصدر نفسه) .

وبعد تأسيس الجبهة الوطنية في المناطق المحتلة ، بدأت اسرائيل بحملة اعتقالات واسعة بين صفوفها ، حيث تم اعتقال معظم زعماء الخلايا الشيوعية في الضفة وبينهم سليمان النجاب ، « ابرز الشيوعيين في الضفة » ، متهمة اياهم بالاستعداد لممارسة النشاط العسكري في الداخل، وما زال اكثر من ٥٠ شخصا من بينهم في الاعتقال الاداري داخل السجون ، باستثناء اثنين قدما مؤخرا الى المحاكمة وهما المهندس محمود ياسين ، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ٨ سنوات بعد اتهامه بالتدرب على استخدام الاسلحة في موسكو « وبالتآمر ضد الدولة » (على همشمار ، ١٩٧٥/١/٢٤) وبشير البرغوثي ، الذي بدأت محاكمته في المحكمة العسكرية في رام الله يوم ١٩٧٥/١/١٩ ، ووجهت له تهمة التجسس لصالح المنظمات الفدائية ، وهو من اعضاء الحزب الشيوعي البارزين في الضفة (معاريف ، ١٩٧٥/١/٢٠) . وقد قدم النائب الشيوعي مئير فيلنر ، اقتراحا لجدول اعمال الكنيست ، في ١٩٧٥/١/١٣ ، طالب فيه باطلاق سراح المعتقلين الاداريين ، والغاء المحاكمات السورية ضد اعضاء الحزب الشيوعي في الضفة ، ولكن اقتراحه رفض وشطب من جدول اعمال الكنيست . وقد وصف وزير الدفاع بيريس، اثناء النقاش ، اعضاء الجبهة بانهم « مجرمين »، لان الحزب الشيوعي في المناطق المحتلة ساهم كثيرا في تحريض الجمهور ، واقام ذراعا خاصة لممارسة اعمال العنف ، حيث نفذ عدة عمليات اثناء الحرب. واضاف انه من الصعب تقديم المعتقلين الاداريين الى المحاكمة لعدم وجود اثباتات كافية ضدهم (معاريف ، ١٩٧٥/١/١٤) . ونشرت زو هاديريخ (١٩٧٥/١/١٥) ، صحيفة الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) الاسبوعية باللغة العبرية ، اسماء بعض المعتقلين الاداريين في الضفة الغربية، ومعظمهم اعتقل في نيسان ١٩٧٤ ، ومنهم : لبيب فخر الدين ، خلدون عبد الحق ، محمد عباس عبد الحق ، دكتور فرحان ابو ليل ، عبد الباسط الخياط ، جمال فريتيخ ، خليل حجازي ، احمد دحدول ، راجح غانم ، بسام عميرة ، بسام